تحتل القواعد الدستورية المكانة العليا في سلم التدرج الهرمي للنظام القانوني في الدولة[1]، و منه فلا يمكن أن يصدر قانون مخالف للدستور، و لتحقيق ذلك وجدت الرقابة الدستورية و التي تكون رقابة قضائية توكل لمحكمة دستورية، و قد تكون رقابة سياسية تعهد لهيئة سياسية أو لمجلس دستوري، هذا الأخير لا يعمل من تلقاء نفسه بل يعتمد على إخطار يقدم من قبل جهات محددة دستوريا ، سوف نتناولها لاحقا.

و لكن قبل الغوص في موضوع بحثنا لا بد من الإشارة و التحدث عن الرقابة السياسية و التعرف على الهيئة المنوط بها الرقابة، و هذا ما سوف نتناوله من خلال مبحثي هذا الفصل.

[1] -عبد الكريم علوان : **النظم السياسية و القانون الدستوري**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، دون بلد نشر، الطبعة الأولى، 2003 ، ص 306.